WLUML
النشرة الأخبارية
ب آ 4
Women living under muslim laws
Femmes sous lois musulmanes

شبكة نساء في ظل قوانين المسلمين هي شبكة دولية تضامنية لتوفير وتبادل المعلومات، وتقديم الدعم، وتعمل كفضاء عام للعمل الجماعي للنساء اللواتي تشكل حياتهن أو يخضعن أو تتحكم بحياتهن قوانين وعادات يقال عنها انها مستمدة من الإسلام.

في هذا العدد

1- الطالبانية في أفغانستان
2- الافتتاحية والتضامن
3- أخبار من العضوات المرتبطات
6- آراء وانطباعات الناشط
8- مراجعات
10- الأحداث القادمة في 2007

تنامي الحركة الطالبانية في الباكستان

سيطرت قصة مسجد لال وظاهرة الطالبانية على الأخبار في الباكستان في الأشهر القليلة الماضية. ومن خلال التاريخ السياسي للبلاد، نجد أن الظاهرة قد بدأت عندما عبأت الحكومة الباكستانية مواردها ضد قوات الأتحاد السوفيتي التي اجتاحت افغانستان في أواخر السبعينات، وتمّ حينها تخصيص أموال خارجية لتأسيس المدارس الأسلامية ومعسكرات التدريب للمجاهدين .

فيمسيرة نظمها مؤتمر المبادرة النسائية وبالتعاون مع منظمات غير حكومية أخرى ، خرجت آلاف الباكستانيات الى الشوارع في كابول في نيسان- أبريل 2007 لشجب التعصب الديني والاستغلال باسم الاسلامز.
© WLUML

الاعتصام الأخير كان في 3 تموز- 2007يوليو في إسلام أباد -العاصمة الباكستانية، ونتج عنه مقتل أكثر من خمسين شخصا وجرح مايقارب مائة وخمسين شخصا اخرين. بدأ الأعتصام بحملة لمنع السلطات من هدم المساجد التي تم بناؤها بطريقة غير قانونية على الأراضي التي تمتلكها الحكومة. بعد ذلك احتل المئات من طلاب المدارس الدينية مسجد لال بينما قامت الطالبات باحتلال مكتبة الأطفال المحاذية لبعض البنايات الحكومية. وأعلن هؤلاء الطالبانيون المحليون عن بدء ثورة إسلامية مطالبين الحكومة بفرض قوانين الشريعة خلال شهر، وإلاّ فأنهم سيقومون بهذا بأيديهم في حال عدم استجابة الحكومة لمطالبهم.

حتى ذلك الحين، لم تتخذ الحكومة إجراءات فعالة للسيطرة على هذه العناصر، ولم تقم بإجراءات قانونية ضد أئمة الجامع وطلبتهم الذين قاموا باختطاف بعض العائلات على أساس أنها تمتلك دورا للدعارة.

كان في استطاعة الحكومة أن تقوم بعمل مسبق مثل: قطع خدمات الكهرباء، والغاز، والتليفون، والماء وقطع الحصص التموينية الغذائية. ومع ذلك، فقد تمّ إنهاء الحصاربعمل عسكري مسلح من قبل الجيش.

إن الانتهاك الفاضح للقانون الذي قامت به المجموعات المتعصبة في العاصمة يسلط الضوء على الصورة المؤلمة في أقليم الحدود الشمالية الغربية للباكستان حيث أقنع رجال الدين الأهالي بعدم الموافقة على تطعيم أطفالهم ضد الأمراض المنتشرة ضمن حملات التطعيم التي تقوم بها الحكومة وهدّدوا سيدات يعملن في مجال الخدمات الصحية وأجبروهن على ترك عملهن .
لقد قدم تحليل عميق للتأثير المتنامي لهذه الجماعات عدّة عوامل ضعف في آليات عمل الحكومة مثل: الفشل المتتالي للحكومة الباكستانية في توفير مدارس حكومية في كل أنحاء باكستان، مما ترك أطفال الطبقات الفقيرة دونما خيارات أخرى ماعدا المدارس الدينية، كما فشلت الحكومة في توفير مناهج دراسية هادفة، كل ذلك سهل نشر التعليم الديني المتعصب والعصابات المسلحة والدعاية المتطرفة.

تقرير مهرين مالك ، شركت جاه – مركز مصادر النساء، باكستان.

صمت الحكومات يسهّل انتشار إشاعات العصابات المسلحّة

صراعات

قتل 285 شخصا نتيجة للهجمات الانتحارية والتفجيرات التي جاءت كرد فعل للعمليات العسكرية، وفي العمليات العسكرية نفسها. كما شهدت عمليات الأخذ بالثأر والأنتقام التي تجري في أقليم الحدود الشمالية الغربية من الباكستان اختطاف امرأة من العاملات في احدى المنظمات غير الحكومية

دعايات مضادة للنساء

لدعايات المضادة للنساء والتي تنشرها الجماعات المحلية الطالبانية تعيق التقدم المحرز في تعليم ومدارس البنات، وتعرقل وصول النساء إلى المنشآت الصحية، بل مشاركتهن في العمليات السياسية والقوى العاملة

نظام تعليمي متصد

إن الحكومة يجب أن تقوم بمراجعات لنظام التعليم لإقامة نظام يتمركز حول المواطنة الإيجابية رصا يعد أولوية ملحة . يجب تمويل التعليم والخدمات الصحية للحدّ من الدورالذي تقوم به المدارس الدينية وما يسمّى بـ"منظمات الأعانة"
انظر قسم " المراجعات" حول ملخص تقرير الظل لـ "شركت جاه" عن الطالبانية

شبكة نساء في ظل قوانين المسلمين هي شبكة دولية تضامنية لتوفير وتبادل المعلومات، وتقديم الدعم، وتعمل كفضاء عام للعمل الجماعي للنساء اللواتي تشكل حياتهن أو يخضعن أو تتحكم بحياتهن قوانين وعادات يقال عنها انها مستمدة من الإسلام.

الافتتاحية والتضامن

التضـــــــامن

البحرين: سعاد فضل الله تفقد حقها في بيتها و حضانة أطفالها بقرار محكمة.

سعاد فضل الله تصبح ضحية لأنها تكلمت في تلفزيون الحرّة عن تجربة طلاقها بسبب العنف المنزلي، وتفقد حقها في حضانة أطفالها الثلاثة . مركز البحرين لحقوق الإنسان ولجنة التعاطف مع النساء بحاجة إلى رسائل لدعم قضيتها.
http://www.wluml.org/english/newsfulltxt.shtml?cmd[157]=x-157-554215

العراق وأفغانستان: استهداف الصحفيات النساء. قتلت الصحفية العراقية سحر حسين الحيدري خارج منزلها الواقع في الموصل في 7 حزيران- يونيو2007. وفي نفس الشهر في أفغانستان ، قتلت صحفيتان هما زكية زكي التي قُتِلت بعد أيام قليلة من مقتل سانجا أماش مقدّمة الأخبار في محطة تلفزيون في كابول. كل النساء اللواتي قتلن تلقين تهديدات وتحذيرات كي يوقفن عملهن الإخباري.
http://www.wluml.org/english/newsfulltxt.shtml?cmd[157]=x-157-553951
http://www.wluml.org/english/newsfulltxt.shtml?cmd[157]=x-157-554215

ماليزيا:قضية الارتداد ومنع الوزارة من التصريح إعلاميا بإسلامية الدولة (قضية الردة .... وزراة الداخلية تمتع التصريحات الإعلامية عن إسلامية الدولة)

وجهت وزارة الداخلية في كانون الثاني- يناير 2007 تعليمات لكل وسائل الإعلام بعدم نشر أية أخبار عن كون الحكومة في ماليزيا حكومة إسلامية.،وقامت السلطات الإسلامية بإبعاد طفل عن أمه المسلمة والتي تعيش كـ "هندو" مما يشكل معارضة للقانون. وقد تمّ القاء القبض على ريفائي وأجبرت على الانتقال للعيش في مركز للتأهيل في ماليزيا بهدف اعطائها " النصائح الدينية".
http://www.wluml.org/english/newsfulltxt.shtml?cmd[157]=x-157-55463
http://www.wluml.org/english/newsfulltxt.shtml?cmd%5B157%5D=x-157-552987

ايران: القرارالتعسفي باعتقال هالة أفسنديار ي .

في 8 أيار- مايو 2007، قام المسئولون في وزارة الاستخبارات الايرانية باستدعاء الباحثة الجامعية الأميركية، من أصل أيراني ، للتحقيق معها ، ثم اعتقلتها بدون مذكرة رسمية أو إيضاح لسبب الأعتقال، ثم نقلت إلى سجن أيفين في طهران.
http://www.wluml.org/english/newsfulltxt.shtml?cmd[157]=x-157-553764

ايران: أوقفوا القتل رميا بالحجارة

بعد النجاح المؤقت في تأجيل رجم جعفر كياني وشريكته مُكرّمه ابراهيم، تمّ قتل جعفر كياني رجما بالحجارة في 5 تموز- يوليو 2007. إن حملة " أوقفوا القتل رميا بالحجارة " بحاجة الى دعمكم الفوري لمنع اتخاذ نفس الإجراء بحق مكرمة ابراهيم
http://www.wluml.org/english/newsfulltxt.shtml?cmd[157]=x-157-554586

الإفتتـــــاحية

يسرّنا أن نقدم العدد الرابع من النشرة الأخبارية لشبكة نساء في ظلّ قوانين المسلمين! الهدف بعيد المدى للنشرات الأخبارية النصف سنوية للشبكة هو تقديم منبر للناشطات في مجال حقوق النساء حول العالم لكي تنطلق أصواتهنّ ولكي تتعرف العضوات المرتبطات بالشبكة على تجارب ونشاطات بعضهن البعض عبر الحدود.

في هذا العام ، حصلت تغييرات في الهيكل التنظيمي للشبكة بعد إجراء عملية تطوير تنظيمية بعناية فائقة ، وانتهت باجتماع للفريق الانتقالي تم عقده في لندن في شهر أذار-مارس عام 2007 . نتج عن هذا الأجتماع فريق عمل جديد في مكتب التنسيق الدولي .

في اجتماع الأنتقال ، من اليسار الى اليمين: فاتو سو، كاتيون هودفار ، زاريزانا عبد العزيز (جلوسا) عايشة أمام ، كودو بوب ، هوما هودفار ، فريدة شهيد ، سلطانة كمال
© WLUML

يسرّنا أن نشكر عضوات الفريق الأنتقالي اللواتي اقتطعن من وقتهن، رغم أعبائهن المهنيةالأخرى، وساهمن بمساهمات لا تقدر بثمن في العملية الانتقالية لشبكة نساء في ظل قوانين المسلمين.

يجسّد هذا العدد، إضافة الى تطوير التصميم الفني للنشرة، نسخة من "انطباعات الناشطات"، والذي يقدم مقالات مختارة استلمناها من عضواتنا استجابة الى دعوتنا لتقديم تلك المقالات. انعكاسا على طبيعة وفلسفة الانتقال لشبكة نساء في ظل قوانين المسلمين ، فقد تم تضمين المقالات والتقاريرفي هذا العدد وبمديات تمتد من الطالبانية في الباكستان إلى **توسيع الحماية القانونية الدولية لضحايا العنف بسبب النوع الأجتماعي** في إقليم كردستان العراق وتحشد **اللجنة الغامبية ضد ممارسات التقاليد.**

تقود هوما هودفار فريق العمل الجديد لمكتب التنسيق الدولي ، أنا ، عايشة لي شهيد ، جيوليا جيراردي و جيتيندر ريدلي . هناك عدد من المتطوعات المخلصات ممن يقدمن الدعم لنا وبضمنهن : دوروثي لوفيل، اليانور كيلروي ، ليلى عبادي ، ماهين أتاشزاران ، مي سلاّب ، مونتسيررات كَارسيا ، روشيل تيرمان ، سيما صدّيقي . يسرني أن أشكر أيضا كل اللواتي شاركن معنا من خلال عملهن في أخراج هذا العدد من النشرة. وشكر خاص واعتراف بالجميل لأليانور كيلروي التي قادت تحضير وأنتاج هذا العدد بتفانٍ منقطع النظير ابتداءا من جمع المواد المرسلة الى المساعدة في عملية التحرير والتصميم الخارجي.

تمنياتي بقراءة ممتعة !!!

عايشة سلمى كاريابر منسقّة مفوضة – مكتب التنسيق الدولي ، شبكة نساء في ظلّ قوانين المسلمين

ملاحظة: التحليلات والأراء المنشورة في هذه النشرة الأخبارية لا تعكس بالضرورة آراء وتحليلات أي مكتب من شبكة نساء في ظل قوانين المسلمين – الشبكة الدولية التضامنية للنساء في ظل قوانين المسلمين ، ومسؤولية كل الأراء والأفكار ودقة المعلومات المنشورة في هذا العدد تقع على عاتق المساهمات الفردية .

شبكة نساء في ظل قوانين المسلمين هي شبكة دولية تضامنية لتوفير وتبادل المعلومات، وتقديم الدعم، وتعمل كفضاء عام للعمل الجماعي للنساء اللواتي تشكل حياتهن أو يخضعن أو تتحكم بحياتهن قوانين وعادات يقال عنها انها مستمدة من الإسلام.

أخبار من عضوات الارتباط

تحديث أخباري من اللجنةالغامبية ضدّ الممارسات التقليدية

اللجنة الغامبية ضد ممارسات الأعراف منهمكة في أعمال الدفاع عن حقوق النساء والفتيات الصغيرات. توجه اللجنة يدور حول ممارسات ختان النساء ، الزواج المبكر ، التجارة بالنساء والأطفال ، وممارسات مؤذية أخرى تنبحها التقاليد.

تطالب اللجنة بتعديلات قانونية في غامبيا لجعلها تجري في تناسق واتفاق مع الاتفاقيات الدولية التي تمت المصادقة عليها، ومن ضمنها: اتفاقية حقوق الطفل ، اتفاقية السيداو الخاصة بإزالة كافة أنواع العنف ضد النساء ، والدستور الأفريقي لحقوق الأنسان – عن حقوق النساء في أفريقيا.

قامت اللجنة مؤخرا بتقديم مقترح الى لجنة التعديلات القانونية الغامبية لما يتعلق بقوانين الأحوال الشخصية ، أثارت المواضيع الحساسة التي تتعلق بالنساء مثل : الجنسانية، الميراث ، وتعدد الزوجات.

يسرّنا أن نعلمكم أن لجنة التعديلات القانونية تسلمت المقترحات، والتي نأمل أن يأخذوها بعين الأعتبار حينما يكتبون مسودة القوانين التي تجري مراجعتها.

لازالت اللجنة الغامبية ضد ممارسات الأعراف تقوم بالكثير من برامج بناء القدرات المنطلقة من مبدأ الحقوق ، تدريب صناع القرار في قطاع التعليم على أمل أن يقدموا نموذجا عن الممارسات العرفية مع التأكيد على موضوع ختان النساء. وقد تمتّ مؤخراً كتابة مذكرة تفاهم لأجل أخذها بعين الأعتبار من قبل وزارة التربية - التعليم الأبتدائي والثانوي ، والتي سيتم تقديمها في نهاية تموز - يوليو 2007.

كما تقوم اللجنة حالياً بإدارة سلسلة من حملات التوعية والتدريب والتي تتضمن حوارا مع أعضاء المجلس الوطني (البرلمانيين)، وتقوم بأعمال الدفاع مع النساء من أجل رفع الوعي بخصوص المواد القانونية والأتفاقيات التي تحمي حقوقهن.

استهدفت اللجنة في حملات التوعية التي تقوم بها 40 مجموعة في كل أنحاء غامبيا، وقد حضر كل دورة تدريبية من 100- 150 متدربا ومتدربة يتراوحون بين نساء وشباب وقادة المجتمعات وأعضاء المنظمات الأجتماعية والمؤسسات التعليمية.

بالإضافة الى هذا ، تبحث اللجنة في موضوع التحليل المنهجي حول ختان النساء وحوادث الزواج المبكر؛ وتتوقع اللجنة أنها ستقوم بأصدار مطبوع لتسليط الضوء على هذه المواضيع في نهاية عام 2007.

ينتج الزواج المبكر عادة من الإيمان بالأدوار القديمة للنوع الأجتماعي، ربط حياة النساء حصريا بعملية الأنجاب. في الوقت الحاضر، لازال زواج الفتيات بأعمار صغيرة 11-15 يعتبر أمرا مألوفا واعتياديا. اللجنة الغامبية ضد ممارسات الأعراف تؤكد في دفاعها على أن الحد الأدنى لزواج الفتيات يجب أن يكون 18 عاما.

تقرير: أيساتو توراي ، المديرة التنفيذية للجنة الغامبية ضد ممارسات التقاليد

إجتماع تقييم الحوارات بين المطالبات بالمساواة بين الجنسين 2007

روما 10-12 تموز- يوليو 2007

الحوارات بين المطالبات بالمساواة بين الجنسين (الفمنستس) هي مبادرة تمت تنميتها ضمن فعاليات المنتدى الأجتماعي العالمي . وهي فضاء لتبادل الأفكار ضمن المنتدى نفسه ولاستعادة التحليلات التي خرج بها المنتدى، للشبكات وللأحلاف المنضمين الى أعمال المنتدى. حضرت اجتماع التقييم ممثلات عن مجموعة التنسيق، من ضمنهن عايشة إمام وأنا من شبكة نساء في ظل قوانين المسلمين . موضوع الاجتماع لعام 2007 كان عن " الديموقراطية الراديكالية" ، والتي تدعو الى أن الديموقراطية ليست فقط نظاما سياسيا ، ولكنها أيضا مرتبطة بعمق مع قيم العدالة الأجتماعية والمساواة بين الأنواع الأجتماعية.

رايجيلي نيكول (نظام الخدمات المعلوماتية الدولية- ايسيس - مانيلا) ؛ ستيلا موكاسا (أكينا ماما وأفريقيا) ؛ ناندیتا غاندي (الشبكة الوطنية لمجاميع النساء المستقلات- الهند) ؛ و موثوني وانييكي (ناشطة وكاتبة) في اجتماع لجنة التقييم في روما

-تمّ عقد الأجتماع الأول لحوارات المطالبات بالمساواة في المنتدى الأجتماعي العالمي في مومباي 2004 . حيث تمّ تشكيل مجموعة تنسيق لتنظيم وتنسيق عملية الحوارات بين المطالبات بالمساواة. شبكة نساء في ظل قوانين المسلمين أصبحت جزءا من لجنة التنسيق منذ عام 2006 ، مع انضمام عايشة إمام كمتحدثة باسم الشبكة . إلى يومنا هذا، عضوات شبكة لجنة التنسيق هنّ: شبكة النساء الأفريقيات للتنمية والأتصالات ، الشبكة الوطنية لمجاميع النساء المستقلات في الهند ، أكينا ماما وأفريقيا ، لجنة أمريكا اللاتينية والكاريبي للدفاع عن المرأة ، بدائل التنمية للنساء في العصر الجديد، أيسيس – معهد التبادل الدولي لكل الثقافات النسوية ، إنفورم ضد المتاجرة بالنساء في سيريلانكا ، الشبكة الوطنية لمجاميع النساء المستقلات في الهند ، شبكات امريكا اللاتينية والكاريبي للفتيات الصغيرات حول حقوق الجنسانية والأنجاب ، شبكة التعليم الشعبي بين النساء، شبكة نساء في ظل قوانين المسلمين ، النساء والتنمية في أوروبا ، والباحثة المستقلة وعضوة مجموعة الحوارات بينا سرينيفاسان .

المواضيع التي تمّت مناقشتها في اجتماع التقييم للمطالبات بالمساواة تمّت على ضوء السياسات الجسدية

هذه المواضيع تتداخل مع القضايا الحاسمة المجسّدة في خطة عمل شبكة نساء في ظلّ قوانين المسلمين لعام 2006 http://feministdialogues.isiswomen.org

http://www.wluml.org/english/pubsfulltxt.shtml?cmd[87]=i-87-549649

عمليات بناء السلام ومقاومة التأثير السلبي للعسكرتاية ؛ المحافظة على تنوّع الهويات و فضح التعصبات الدينية ؛ توسيع الحوار حول استقلالية أجساد النساء؛ تشجيع وحماية مساواة النساء في ظل القوانين. بعد ثلاثة أيام من أجتماع التقييم الداخلي ، تم عقد منتدى عام في (دار النساء) في روما. كما تمّت رعاية " التحول الديموقراطي: حوار عالمي للمطالبات بالمساواة" من قبل مجموعة التنمية الدولية ومركز الدراسات السياسية الدولية . تم ترتيب جلسات الحوار بحضور متحدثات ضيفات من مجموعة حوار المطالبات بالمساواة وبعض الناشطات الايطاليات.

بالنسبة لي، اجتماع التقييم سلّط الضوء على نقطتين رئيسيتين:

1. على المستوى التنظيمي ،لدى شبكة نساء تحت فيّ قوانين المسلمين تاريخ طويل في التشبيك مع منظمات من أمريكا اللاتينية حول قضايا التعصب الديني. تمت الموافقة على تقوية العلاقات مع المنتدى المشترك لدعاة المساواة في أمريكا اللاتينية بعد العديد من المباحثات مع ممثليهم.
2. عضوات حوار المطالبات بالمساواة من أمريكا الجنوبية ، الهند ، سيريلانكا ، رفعن قضية صعوبة حيازة النظم السياسية العلمانية وهذا ما يجب أن نكافح من أجل المحافظة عليه.

حول النقاش عن الحاجة الى المحافظة على الفضاءات العلمانية ، ذكرت مثالين : حكومة باكستان تأسست على أسس علمانية ، لكن حركةالنساء لازالت تقوم بحملات لاستعادة القوانين المتعصبة التي تمّ وضعها في السبعينات والثمانينات من قبل الجنرال ضياء الحق؛ وفي عام 2006 شهدت مقاطعة اونتاريو في كندا حملة ضد مقترح وضع قوانين الشريعة في الحكم في النزاعات العائلية.

تقرير: عايشة لي شهيد من شبكة نساء في ظلّ قوانين المسلمين

شبكة نساء في ظل قوانين المسلمين هي شبكة دولية تضامنية لتوفير وتبادل المعلومات، وتقديم الدعم، وتعمل كفضاء عام للعمل الجماعي للنساء اللواتي تشكل حياتهن أو يخضعن أو تتحكم بحياتهن قوانين وعادات يقال عنها انها مستمدة من الإسلام.

مقدمة عن " تقوية النساء في المحور الأسلامي"

إن مشروع " تقوية النساء في المحاور الإسلامية : النوع الأجتماعي ، الفقر ، والبدء بالعملية الديموقراطية من الداخل" هو مشروع دولي يمتد لخمس سنوات ويتم تنفيذه من قبل جمعية البحث البرامجي وتدعمه وزارة التنمية الدولية .

جمعية البحث البرامجي التابعة الى مركز بحوث جنوب شرق اسيا في جامعة المدينة – سيتي يونيفرستي – في هونج كونج، ستأخذ على عاتقها برنامج البحث المبدع في أربعة أقطار هي (الصين ، اندونيسيا ، أيران ، وباكستان) وبحث عبر الحدود. الهدف من البحث هو لتوليد معارف جديدة لغرض انجاز **أهداف التنمية في الألفية الجديدة** والتنفيذ التام لخطة عمل بكين للعمل في المحاور الأسلامية، ولفهم كيف تتمكن النساء من تقوية أنفسهن في وجه القوى التي تحاول إعطاء الشرعية لنفسها من خلال الدين والأعراف.

إن مشروع تقوية النساء في المحاور الأسلامية يهدف الى تطويرمعرفة جديدة لتقوية قدرات النساء والمجتمع المدني ولتوليد تغييرات طويلة الأمد في السياسة والممارسة والتي تكون مساندة الى تقوية النساء في المحاور الأسلامية.

ولأنجاز هذه الأهداف ، فأن مشروع تقوية النساء في المحاور الأسلامية يسعى الى نشر المعرفة المنقولة عن تقوية النساء الى النساء المهمشات ، والى القائمات بعملية التغيير ، والى أصحاب مراكز القوة والذين يحتاجون الى المبادرة بالأصلاح.

سنواتنا الخمسة من برنامج البحث يتمركز حول الاستراتيجيات المحلية للنساء لتقويتهن في المحاور الأسلامية ، بسبب: إن محاولات النساء للدفاع عن حقوقهن في مثل هذه المحاور غالبا ما تتعرض الى القمع بواسطة العنف.

تقوية النساء من خلال استراتيجيات محلية هي في الحقيقة قوة ملائمة وعادلة من وجهة نظر التقاليد في الوقت الذي تقوم فيه القوى السياسية بتهميش النساء واستضعافهن لكي تقوم بالتأسيس لأنصار لها. تقوية النساء في مثل هذه المحاور سيشجع على التحول الديموقراطي من الداخل.

لتحديد الطرق التي تتمكن من خلالها الحكومة الجيدة من تقوية النساء، فإن البحث سيؤدي الى: تحليل جديد و مبتكر عن الفقر وتقوية النساء اقتصاديا ؛ توصيات لسياسة الحكومة المستجيبة لحاجات النساء على أرض الواقع؛ المفصلية الواضحة والقوية لمتطلبات المسؤولية والتغيير من الداخل؛ عمليات التحفيز التي يمكن أن تزيد من عدد الخيارات الشخصية ، قوى صنع القرار ، وسهولة التوصل الى المعلومات ؛ مبادرات تنمية جديدة مع المنظمات النسائية على الأصعدة المحلية ، الوطنية ، والعالمية ؛ ونطاق واسع من وسائل الأعلام المتعددة.

التقرير: من أعداد خديجة زهير – مساعد باحث - تقوية النساء في المحاور الإسلامية

شبكة نساء في ظلّ قوانين المسلمين : برنامج النساء والقانون

أفغانستان 1997- 2007

بادرت شبكة نساء في ظل قوانين المسلمين ببرنامج النساء والقانون في عام 1991 لكي تطوّر وجهة نظر مقارنة عن قوانين الأحوال الشخصية وقوانين الأسرة المتنوّعة في المحاور الأسلامية. وفي عام 1997، بتدت الشبكة برنامجا جديدا لتفحص وتوثيق التأثيرات السلبية للعسكرتاية وتصاعد التعصبات الدينية على حياة النساء. وهذا ما أدّى الى عملناعن قرب مع الناشطات الأفغانيات، الباحثين والمنظمات غيرالحكومية خصوصا في ايران وباكستان حيث يعيش أكثر من مليون لاجئ افغاني.

في عام 2002، وحالما تم إسقاط نظام طالبان، عقدت الشبكة عدة جلسات تداولية مع الناشطات الأفغانيات لتشخيص كيفية المساهمة في كفاحهن. الى جانب موضوع الأمن ، فقد تمّ تشخيص موضوع قانون الأسرة على أنه الحاجة الأكثر إلحاحاً . بعد 30 عاماً من الحرب والتشرد الداخلي والخارجي للشعب ، فقد قام النظام الحالي بحلّ القانون تاركا النساء أكثر ضعفا مما كنّ عليه.

بين تقاليد البندقية الجديدة والفقر المدقع ، أصبحت النساء سل

في كانون الأول- ديسمبر 2002، عقدت شبكة نساء في ظلّ قوانين المسلمين ندوتها الأولى لوضع خطة ستراتيجية لإصلاح قوانين الأحوال الشخصية ووضع أسس وطنية ثابتة لعقود الزواج والتي تأخذ بعين الأعتبار كيفية تأثير كتابة المسودة للدستور الجديدة على قانون الأسرة. كانت الندوة مصغرة ، لكن الأجواء فيها كانت نشطة ..

تشكلت لجنة للبحث وكتابة المسودة ، وفي أيار- مايو 2003 ، استضافت شبكة نساء في ظلّ قوانين المسلمين و مكتب الحقوق و الديموقراطية في كابول إجتماعا عن الدستور وقانون الأسرة.

بعد ذلك، وبين عامي 2003 و 2006، أدارت شبكة نساء في ظل المسلمين 17 ندوة في كابول، لاهور، كراتشي، وطهران ، حيث علقت الحاضرات من منظمات المجتمع المدني على المسودات التي قامت اللجنة بتحضيرها

روية رحماني من منظمة الحقوق والديموقراطية في كابول والتي لعبت دورا رئيسيا في المحافظة على مستوى النشاط في الحملة

© WLUML

وقد تبيّن في الندوات أن عقود الزواج الوطنية كانت ولاتزال أولوية بالنسبة لمعظم االدوائر الانتخابية لأنها تقاليد إسلامية عريقة ولذلك فمن الأسهل تبنيها من قبل النظام القانوني ؛ وقد تمكنت من توفير حماية ضمنية لحقوق النساء من خلال تثبيت عبارات مثل حق السفر والطلاق.

في عام 2006 ، كان يبدو أنه توجد رغبة ، حتى من جانب معظم القضاة المحافظين في المحكمة العليا ، للمصادقة على قانون وطني لعقود الزواج. وفي مطلع عام 2007 وجدت معظم شروط الحركات النسائية طريقها الى(النكاح نامه- وثيقة لتنظيم عقود الزواج بحيث تحمي حقوق المرأة) الوطنية. شبكة نساء في ظلّ قوانين المسلمين ولجنة كتابة المسودة أولتا اهتمامهما حينها الى إصلاح قانون الأسرة.

في نيسان-أبريل 2007، عقدت شبكة نساء في ظلّ قوانين المسلمين مؤتمرا دوليا في ماليزيا عن أصلاح قانون الأسرة المقارن في الدول الأسلامية ، حيث تمّ تمويل المؤتمر من قبل منظمة (الحقوق والديموقراطية) و استضافته منظمة (أخوات في الأسلام) . نمحورت أهداف المؤتمر حول دفع لخبراء والسياسيين الأفغان لفهم تاريخ إصلاح قوانين الأسرة في محاور أسلامية أخرى، وللتعليق على مسودة القانون ، والتي كانت قد تمّ توزيعها على المشاركين والمشاركات. الفيلم الوثائقي الذي قامت البروفسورة أميرة سنبل بإنتاجه عن عقود الزواج في القرنين 17 الى 18 في مصر وضع الخطوط الرئيسية للمدى الذي كانت فيه حقوق النساء تحت الأشراف حينذاك ، وكيف أن عملية التدوين للقوانين وتأثير أوروبا وعلى الخصوص القانون الفرنسي ، رفضت منح النساء قانون الأسرة الضمني والمرن.

التقرير: من كتابة هوما هودفار ، المنسقة المرحلية لشبكة نساء في ظلّ قوانين المسلمين – مكتب التنسيق الدولي وأستاذة الأنثروبولجي الأجتماعي في جامعة كونكورديا في كندا.

شبكة نساء في ظل قوانين المسلمين هي شبكة دولية تضامنية لتوفير وتبادل المعلومات، وتقديم الدعم، وتعمل كفضاء عام للعمل الجماعي للنساء اللواتي تشكل حياتهن أو يخضعن أو تتحكم بحياتهن قوانين وعادات يقال عنها انها مستمدة من الإسلام.

صور العام

محاضرة أنيسة حليّ بمناسبة استضافة ماونت هوليوك لمعرض " قوانين الملابس وأنساقها" http://www.wluml.org/english/exhibitions.shtml
تشرين الثاني- نوفمبر 2006، أنيسة هي استاذة مساعدة زائرة في قسم دراسات النوع الاجتماعي في كلية ماونت هوليوك ، الولايات المتحدة ، وعضوة مجلس شبكة نساء في ظلّ قوانين المسلمين.

المؤتمر الدولي حول إصلاح قوانين الأسرة في الدول الأسلامية في ماليزيا ، نيسان- أبريل 2007، والذي نظمته هوما هودفار من شبكة نساء في ظلّ قوانين المسلمين . تمّ تمويل المؤتمر من قبل منظمة (الحقوقوالديموقراطية) واستضافته منظمة. أخوات في الأسلام.

اجتماع تمكين النساء في المحاور الأسلامية – نهاية المرحلة الاستشرافية، في هونج كونج ، كانون الأول- نوفمبر 2006.

جلسة مناقشة حوارات المطالبات بالمساواة والتشبيك في غرب أفريقيا

في المنتدى العالمي الاجتماعي، كانون الثاني- يناير 2007 ، في نيروبي – كينيا ، نظمّت عضوات مجموعة التنسيق لحوارات المطالبات بالمساواة عددا من التجمعات مثل جلسة مناقشة حوارات المطالبات بالمساواة، والتي جمعت المعارضين للحروب و المؤيدين للسلام ، والحركات المعادية للتعصب الديني، والذين يشعرون غالبا بأنهم يعملون على نطاق واسع عبر عدة قضايا.
جمعت مجموعة حوارات المطالبات بالمساواة حوالي 200 شخصا من المطالبين والمطالبات بالمساواة ، ومن ضمنهم عضوات شبكة نساء في ظلّ قوانين المسلمين مثل : مابوبا ، شادي وسهيلة من أيران ، أساتو وأمي من غامبيا ، فاطمة وسامية من الجزائر، كودو من السنغال، سندي و ماريو من نيجيريا ، نجمة صادق من شركة جاه ، خديجة من تنزانيا وأنا.
وحين تقديم الكلمة الخطابية لشبكة نساء في ظلّ قوانين المسلمين ، أشرتُ الى أننا يجب أن نميّز بين المحافظين الذين قد يحملون أفكارا متميزة، والمتعصبين الذين يحملون نفس أفكار ا لمحافظين لكنهم يصرّون على فرضها على الأخرين.
في نفس الوقت ، ليس كل هؤلاء الذين ألصقت بهم صفة المتعصبين – الإرهابيون تحت موضوع "الحرب على الإرهاب" هم متعصبون ، فالكثيرون ممن يطلقون على أنفسهم " معتدلون" هم في الحقيقة متعصبون ولايجب أعطاؤهم هذه الشرعية .

سامية ، عشرين سنة – من برنامج كفاية ، تتذكر كيف أن العصابة الأسلامية في الجزائر بادرت بتأسيس شبكات اجتماعية في الثمانينات، وشكلت حزبا سياسيا في 1992، ومن خلال التلاعب بالانتخابات حازت على مقاعد انتخابية في الانتخابات البلدية والتشريعية. كان هذا بالرغم من تحرشاتهم وانتهاكاتهم للحقوق و تضحياتهم بالنساء التي امتدت منذ الثمانينات، و تصريحاتهم بأنهم سيلغون الأنتخابات الديموقراطية حالما يفوزون بمراكز القوة في البلد.
سهيلة من منظمة " أوقفوا القتل بالحجارة الى الأبد" تحدثت عن تجربة أيران حيث تحالف اليسار والنساء مع الأسلاميين ضدّ الشاه، وبالنتيجة وجدوا أنفسهم مبعدين، سجناء، وحقوقهم مبتورة.

عندما ألغت الهيئة الانتخابية الجزائرية شرعيتهم كحزب ديني سياسي، خرجوا خارج الحدود ، وتمّ تصويرهم كضحايا في وسائل الإعلام في العالم ودعمتهم الحكومات وحركات السلام وحقوق الأنسان في أوروبا وامريكا الشمالية.

في أيار- مايو 2007، انا استخدمت التكهن لأسافر الى مالي ، وبوركينا فاسو، والنيجر لألتقي مع العضوات المرتبطات بالشبكة في غرب أفريقيا الفرنسي. ألتقيت مع دجينجاري من منظمة حقوق النساء الإنسانية، ومع الصديقات القديمات ديبي وماريا من معهد التعليم العام واللواتي كنّ جزءا من مشروع نساء مالي والقانون، واستضفن الدورة التدريبية الأولى في مالي. كانتا تعيشان في كاتي، والتي كانت فيها قاعدة عسكرية كبيرة مجاورة، وسجّلت فيها نسبة عالية من العنف والأعتداءات الجنسية التي قام بها الجنود.

لمرات عديدة ومتكررة قام الجيش باعتقال واضطهاد وسجن أبن ماريا وزوج دجنجاري. واضح جداً أن هذا هو أسلوب تعامل الجيش مع شكاوى مجاميع النساء الناشطات من تغافل الجيش عن الأعتداءات الجنسية التي يقوم بها جنودهم.

لقد بقيت شبكة نساء في ظل قوانين المسلمين على اتصال معهن لتقديم الدعم المطلوب؛ مع ذلك، رسائل دعمكم ومساندتكم ستلقى كل امتناننا وشكرنا العميقين (الرجاء ارسال رسائلكم الى هذا العنوان الألكتروني)
djingarey@afribone.net.ml

في بوركينا فاسو، التقيت بعدد من المجاميع النسائية الجديدة وفي النيجر التقيت مع زينب التي هي الأن عضوة في شبكة نساء النيجر من أجل السلام . استضافتنا زينب للعشاء حيث التقيت مع النساء الأخريات من النيجر واللواتي كنّ عضوات مرتبطات بشبكة نساء في ظلّ قوانين المسلمين في أجتماع افريقيا لتفسيرات القران في أبوجا وباماكو، او في الدورة التدريبية لبناء أواصر الارتباط التي أقامتها الشبكة في أفريقيا والشرق الأوسط في بانجول والتي نظرت في القوانين والممارسات الأسلامية والعلمانية.

ناقشنا معاً طرق العمل في الشبكة وكانت عدة نساء نيجيريات راغبات في المشاركة في معهد تدريب القيادة للمطالبات بالمساواة في العالم الأسلامي المزمع عقده في تشرين الأول- أكتوبر 2007.

تقرير: عايشة أمام ، المديرة المؤسسة وعضوة الهيئة في منظمة باوباب لحقوق النساء الأنسانية ، وسكرتيرة الهيئة الأدارية لشبكة نساء في ظل قوانين المسلمين.

آراء و نطباعات الناشطات

القوانين الحالية والتوصيات

التوصيات

حالما يتعهد البلد على توجيه قضايا العنف المبنية على أساس النوع الأجتماعي كانتهاك خطير لحقوق الإنسان الإنسانية ، فأن خيارات صنّاع القانون تصبح كثيرة، مثلا:

1. مراجعة الآليات الموجودة لأدارة قضايا اللاجئين في داخل بلدهم.
2. السماح بمنح اللجوء للضحايا في بلد آمن باستخدام قوانين الهجرة الحالية.
3. تمريرقوانين جديدة وتكييفها بصورة معينة لتكون ملائمة لمعالجة هذه القضايا.

القضية المهمة هي أنه حتى في الولايات المتحدة الأمريكية، فإن قانون اللجوء المبني على أساس النوع الاجتماعي لازال غير واضحا، كتبني النظم الخاصة بهذا النوع من العنف حيث القضايا والنظم لازالت عالقة.

بالرغم من الغموض القانوني في قوانين الهجرة في الولايات المتحدة وفي بلدان أخرى، الكثير من ضحايا قضايا العنف المؤسس على النوع الاجتماعي تنطبق عليهم تعريفات اللاجئ وتضمن لهم حماية قانونية. وقد نجحت الضحايا كأفراد في الحصول على اللجوء بناء على قضايا مبنية على أساس النوع الاجتماعي في أميركا وكندا وأوروبا.

بالإضافة الى تعدّد أنواع الأشخاص المؤهلين لمنح اللجوء في بلد ما وتضمين قضايا الضحايا بسبب العنف المبني على أساس النوع الأجتماعي، فإن الحكومات يمكنها أن تستخدم الآليات الموجودة لتسهيل تحولها كي تمنح فرصة لعدد من الأشخاص كي يدخلوا البلد ويتقدموا بطلباتهم للحصول على اللجوء.

في الولايات المتحدة ، يمكن للأشخاص أن يتقدموا بطلباتهم تحت بند " لجوء إنساني " لكي يتمكنوا من دخول الولايات المتحدة لأسباب إنسانية عديدة والبعض منها قضايا ملحّة وعاجلة.

تستطيع الولايات المتحدة، بل يجب أن، تعدّل قوانينها لتوسيع حمايتها لضحايا العنف المبني على أسس النوع الاجتماعي على أساس المبادئ والأعراف الإنسانية الدولية المعترف بها والمطبّقة على حالات مشابهة. على الولايات المتحدة ، بالتعاون مع منظمة الهجرة التابعة للأمم المتحدة، وأن تطوّر تدريب ملائم وآليات تحقيق للضباط المسؤولين عن تسيير قضايا اللجوء، والمنظمات غيرالحكومية والأخرين الذين يقابلون اللاجئين من ضحايا العنف المبني على أساس النوع الأجتماعي لمنع المعلومات غير الموثوقة وليخففوا من الأخطار التي دعت النساء إلى طلب الحماية والتي قد يكون مفعولها ساريا.

التقرير من كتابة: شيريزان مينوالا، مديرة برنامج - حلف هارتلاند – برنامج العراق ، السليمانية ، شمال العراق

توسيع الحمايات القانونية الدولية لضحايا العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي في كردستان العراق

اثارت حادثة قتل الشابة دعاء التي تبلغ من العمر 17 عاما رجما بالحجارة في شمال العراق اهتماما دولياً كبيراً بسبب الوحشية التي تمت بها ، وبسبب تصرّف الرجال ، والذي صاحبه تصوير عملية القتل بتلفوناتهم النقالة بدلاً من الإسراع لحمايتها ونجدتها.

عندما تواجه النساء تهديدات بالقتل غسلا للعار، جرائم الشرف ، فإن القليلات منهن يستطعن الهرب من عائلاتهن لطلب المساعدة من المنظمات النسائية. كما أن الجهود المبذولة من قبل السلطات الكردية التي تسيطر على المنطقة قليلة جدا وليس لديها ايّما تأثير يذكر في الحد من، أو تقليل، عدد جرائم القتل غسلا للعار.

ولقد بقيت التحقيقات في قضايا القتل حفاظا على الشرف محدودة. في الحقيقة ، فإن سمعة الضحايا هي غالبا القضية المهمة ، والإجراء الرئيسي الذي يتم اتخاذه بعد وفاتها هو فحص عذرية الضحية. الكثير من النساء تعرضن الى الحرق أو إغراقهن، وأفراد الأسرة يحمي واحدهم الآخر خلال التحقيقات بالتصريح بأن سبب وفاة الضحية كان حادثا عرضيا وليس جريمة قتل.

يوجد في كردستان العراق عدد قليل من الملاجيء للنساء لتوفير الحماية والدعم، والخدمات القانونية والطبية والاجتماعية. المصادر القانونية لهذه النساء شحيحة الى أبعد الحدود والقوانين المتعلقة بالأحوال الشخصية والتجريمية غالبا ما تتغاضى عن العنف ضد النساء . و في عدد ملحوظ من القضايا، تمكنت العاملات في الخدمات الأجتماعية من التوسط بنجاح لمنع حوادث القتل غسلا للعار.

شيرزان مينوالا مع أحدى موكلاتها

مع ذلك، في بعض القضايا الصعبة جدا، ترفض عوائل الضحايا التعاون وتبقى النساء سجينات في الملاجئ حيث يعشن بأمان، ولكنهن لسن بقادرات على مغادرة الملاجئ خوفا من القتل.

بعد سفري الى شمال العراق لمدة سنتين، قرّرت أن أنتقل الى هنا للعمل في برنامجنا هذا. وكجزء من برنامجنا القانوني، فإن المحامين في منظمة تحالف هارتلاند يقدمون المساعدة القانونية ويمثلون النساء الهاربات بسبب أشكال متعددة من العنف المبني على أساس النوع الأجتماعي ومن ضمنها المتاجرة بالجنس. وكمحامية أميركية مرخصة للعمل، لايمكنني تقديم تمثيل قانوني مباشر للنساء في داخل العراق وبدلا من ذلك فإنني أعمل عن قرب مع محامين عراقيين ومدافعات ناشطات عن حقوق النساء. الحمايات القانونية الدولية المطبقة على اللاجئين محدودة ولايمكن تطبيقها على اللاجئين الداخليين أو الأخرين الذين يعانون الأضطهاد في داخل بلدهم ، وبينما توجد طرق لمساعدة الضحايا بناءاً على التعامل معها كقضايا منفصلة، لم يتخذ المجتمع الدولي اجراءات ومقاييس لتنظيم عملية تسيير قضايا ذات ضررفادح .
بما أن الوضع الأمني في العراق يزداد سوءا ، فإن العنف ضد النساء يبقى اهتماما ثانويا نسبة الى العنف الطائفي المنتشر وخطر توسيعه إلى حرب أهلية. يجب على المجتمع الدولي أن يتخذ خطوات فعلية وجدية لمواجهة العنف ضد النساء، ولتوسيع مدى الحمايات القانونية ليس فقط للآلاف من المشردين داخل بلدهم واللاجئين، بل أيضا لضحايا العنف المبني على أساس النوع الأجتماعي.

عندما واجهنا حالات لنساء في أوضاع مزرية ولايمتلكن أية مصادر قانونية في داخل العراق، حاولنا معرفة فيما إذا كانت هناك أية آليات متوفرة لتسهيل نقلهن الى خارج العراق لكي يتقدمن بطلب اللجوء حيث كان يبدو أنهن مؤهلات للحصول على الحماية الدولية.
منذ قتل الفتاة دعاء في شباط- فبراير 2007 وحتى الان، ذكرت التقارير مقتل عشر نساء على الأقل بسبب قضايا غسل العار . هناك قرار معلق في الكونغرس الأمريكي كان سيسمح بتسيير طلبات اللاجئين في داخل بلد والأخرين الذين يقابلون اللاجئين من ضحايا العنف المبني على أساس النوع الأجتماعي لمنع المعلومات غير الموثوقة وليخففوا من الأخطار التي دعت النساء إلى طلب الحماية والتي قد يكون مفعولها ساريا.

لماذا أتكلم ضدّ الشريعة؟

حالما بدأت مهنتي كصحفية شابة في مصر، تعلمت نشر الحقائق عن نظام العدالة. هذه الحقيقة التي أنذرت بالكثير من خلال القبول التام تقريبا للصمت حول ما يبدو على أنه غير عادل بشكل صارخ.

بقلم: منى الطحاوي– صحفية مصرية و متحدثة عن القضايا العربية والأسلامية.

تعلمت في مصر، كما في الكثير من البلدان الإسلامية ، أن النظام القانوني قد تمّ تحديثه مع استثناء موضوع واحد، والذي بقي معلقا بعناد متصلب في شبكة الفرمانات التي أصدرها علماء المسلمين الذين عاشوا قبل مئات السنين – هذا الموضوع هو : قانون الأسرة.

بكلمة أخرى ، يتم استخدام الشريعة فقط للتحكم بحياة النساء والأطفال. إذن ، شريعة مَن تلك التي نتحدث عنها؟ أنا تعلمتُ أنه لايوجد نصّ ألهي يدعى الشريعة، ولكنها فقط نتاج هؤلاء الذين امتلكوا القوة ليحكموا وهؤلاء الذين منحوا القوة لتفسير الدين. بالنسبة للجماعات الأصولية ،والتي تؤمن بأن النساء يجسّدن الخطيئة غالبا، فإن الشريعة لاتعني أي شيء ماعدا " الحرام " و " الحلال".

لقد اختزلوا مايمكن أن يعني أخلاقيا في الأيمان والمعتقد الى مايعني الحقائق الباردة في القانون- حسب تعريفهم لها ، طبعا. أنهم جميعا مهتمون بالحروف ولم تكن الروح لتعنى أي شئ للقانون.

تعريف الشريعة كقانون مبني على 500 آية من القران فقط ، وقد علمت من العالم الليبرالي نصر حمد أبو زيد أن هذا العدد من الآيات يكوّن ما مقداره 16 % فقط من كل أيات القران. ولذلك فلهؤلاء الذين يصرون على تطبيق الشريعة ، يسعدني أن أستخدم ما قاله أستاذ القانون الأميركي –السوداني عبداللهي النعيم ، والذي أشار الى الكذبة في صميمها لمثل هذه الدعوات:

المحاولة لحماية النظام الباتريارکي (الأبوي). من المهم لي كامرأة مطالبة بالمساواة ومسلمة وصحفية أيضا، أن أشير لما جاء أعلاه؛ أنا منزعجة من الرفض والجهل الذي يحيط الشريعة في داخل العالم الأسلامي وخارجه. الكثير من المسلمين يعرفون القليل عن الشريعة والذي يدور خارج نطاق الذنب، وهم يرفضون مواجهة الدعوات لتطبيقها . بالنسبة للمسلمين في الغرب ، ذلك الذنب غالبا ما يختلط مع الميول الدفاعية وشعور بعدم الرغبة لتقديم أرضية مقسمة في وجه الإسلام فوبيا (الخوف من الإسلام).

بالنسبة لغير المسلمين فأنهم بحاجة الى سماع ما قلته أعلاه لكي يستطيعوا وضع الأعراف المتعلقة جانبا حيث يتغاضى العالم عن الأستخدام الجنساني للشريعة في الكثير من أقطار العالم. أساساً، يجب على النساء المسلمات أن يمتلكن أصواتاً أعلى ضدّ الاستخدام الأنتقائي للشريعة ، لأنهنّ هنّ من سيدفع الثمن .

التجمع ضدّ قتل غسل العار في المجتمع الدولي:

هل هذا خطر على صحتكن؟

كباحثة ومطالبة بالمساواة للأنواع الأجتماعية ومدافعة عن حقوق النساء وعاملة في مجال جرائم قتل الشرف لمدة 12 عاما تقريبا، قضية اللعب في أيدي " العناصر الخارجية" أو " العدو " ليست جديدة وليست خارج النقاش.

منذ أن بدأت باستخدام نظام الأمم المتحدة لتقديم لغة جرائم الشرف في الكثير من اتفاقيات حقوق الأنسان ضمن الأمم المتحدة والأتحاد الأوروبي ، في البدء أهملني العاملون الذين يسيرون مع التيار وبضمنهم أعضاء حكوميين وكذلك بعض منظمات حقوق الأنسان.
كذلك قيل لي بأن مفوضية حقوق الأنسان في الأمم المتحدة (حاليا مجلس حقوق الأنسان) ليست المكان المناسب لي لأنني كنت " أضعف أهمية المفوضية من خلال رفع أشياء نسائية في الأجندة "

لقد نصحني ديبلوماسي سويدي بأن أذهب الى" نيويورك حيث يهتمون بقضايا النساء" علماً أن بلده السويد سجّل درجة عالية لما يخص حقوق النساء الإنسانية. بعد ذلك، سألتني منظمة الدول الإسلامية عن السبب الذي يجعلني أفتعل" كل تلك الضجة عن أشياء النساء أمامهم " هل لا أعرف أي شئ خصوصا في وسط الأعتداءات المتواصلة في فلسطين؟ لماذا أجلب كل هذه الأنواع من الأشياء الى الصفحة الأولى؟

كلّ هذه الأحداث وقعت في أواخر التسعينات حينما كانت جرائم القتل بدافع الشرف لازالت بحاجة الى التوثيق في المواثيق الدولية لحقوق الإنسان كشكل من أشكال الإعدام خارج حدود القضاء.

ومؤخرا، في مقابلة مع صحفية نمساوية ، أشرت الى أن قانون العقوبات التركي الجديد (بدأ العمل به في حزيران- يونيو 2005) قد فشل في توجيه جرائم الشرف. أخذ مقولتها السياسي النمساوي ورئيس حزب المحافظين فرانك فان هيكه في برلمان الأتحاد الأوروبي وبعدها تمّ حثه على أن يكتب جوابا الى أولي ريهن رئيس توسيع الاتحاد الأوروبي.

كل هذا نتج بحسن نية حين اتصلت بي صحفية نمساوية لتقول لي: " يجب أن نكون حذرين كي لا نلعب بأيدي المحافظين" وعلى العموم ، أنا أتفق مع ترددها ، ولكن ليس لدينا من طريق آخر وسوف لن أتوقف عن الكلام عن هذه الجرائم.

إذن، ماالذي يجب علينا عمله؟ استراتيجيتي طويلة الأمد هي في اتباع منهج شامل. وأعني بهذا أنني من خلال بحثي وكذلك من خلال نشاطي في التحشيد أتعامل مع القضية بمنهجية مقارنة ومتعددة الأوجه.

هناك طريقة واحدة لأنجاز هذا النوع من البحث الشامل، في قضايا معينة مثل القتل في جرائم الشرف، وهو أن نبين أن الجرائم العاطفية تحدث في كاليفورنيا وأن قتل الزوجات يحدث في السويد أيضا وهي كلها متجذرة في نفس الأسس .

رغم أن ما تسجله قضية تمكين النساء قد يختلف بصورة كبيرة طبقا لاختلاف التقاليد والعادات ومن بلد الى آخر ، فأن الذكورية المتأصلة في الرجال هي السبب الذي تستند عليه هذه الجرائم كلها. فقط تذكرّن هذا: أن أية واحدة منّا سوف لن تسكت أبدا على أية انتهاكات لحقوقها الإنسانية بعد الآن أينما حصل ذلك في أية بقعة من هذا العالم.

ليلى بيرفيزات هي باحثة ومطالبة بالمساواة ومدافعة عن حقوق النساء الأنسانية – تعمل في حقل جرائم الشرف دوليا ومحليا . رسالتها في الدكتوراه عن قضية جرائم الشرف هي الدراسة الأولى من نوعها في تركيا.

مراجعـــــــــــات

مجلة الرائدة

تصدر عن معهد الدراسات النسوية في العالم العربي

في عدد الشتاء- الربيع 2007 – تحرير الضيفة بقلم أيوجين سينسنج دبوس – مقالات مثل إعادة إنتاج الوطن : تجارب النساء في كندا والنساء العربيات اللواتي يمثلن الموجة الجديدة من المطالبات بالمساواة (القوة-التكنولوجيا – النظرية) تنعكس في طريقة فرض النساء العربيات المبعدات لحقوقهن.

من استراليا الى اسبانيا ، يأتي التقييم الرصين لظروف الحياة الحالية التي تعيشها النساء المهاجرات من العاصمة البربرية، گرانادا .

في منظمة النساء المسلمات في جنوب اسبانيا بين التميز والتقوية، يوضح أستاذ البحث جونثر دايتز والباحثة نادية الشوهومي الفرق المهم بين تجارب النساء المسلمات المهاجرات في أشكال التميز "الخارجي" و " الداخلي" .

تتمركز هذه المقالة على التقوية المتبادلة، التميز المتداخل الذي تواجهه النساء المسلمات كأعضاء مجتمع أقلية، من خارج المجتمع، ومن داخله:

يصيبهن الملل والتعب من خلال " إثباتهن " لجيرانهن من خلال التصرفات والتعامل اليوميين بأنهن " مختلفات" من التعميم المجحف الذي يستخدم ضدهن.

"هذا المطلب الدائم لمناقشة تبرير " اختلاف" شخص ما عن المسار العام للمجتمع – حسب ما قالته امرأة جزائرية – غالبا ما يقود الى ممارسات متعة التقييد الذاتي(..) في الوقت نفسه ، من وجهة نظر مجتمع الأكثرية ومؤسساته ، فأن عنصر العزل الذاتي يعتبر انغلاق غير مرغوب فيه و "انعزال مجتمعي – ذاتي" .

يستنتج دايتز والشوهومي بأن " الهجرة والمواطنة، وليس النوع الأجتماعي والدين، هما المصدران الأوليان للتميز الأسباني الذي تواجهه النساء المسلمات. المصدر الثاني المهم والمتميز للتميز يبدو أنه تمييز داخلي وبسبب الإسلام نفسه"

مراجعة اليانور كيلروي

سياسة المعتقد الديني: الصحوة الأسلامية وموضوع المطالبات بالمساواة

صبا محمود

(مطبعة جامعة برنستون ، 2005)

في الدفء الهادئ لوقت متأخر بعد الظهر، يمكنك أن ترى جدولا يسير من النساء – أما فرادي أو في مجاميع صغيرة – يشقن طريقهن أعلى السلّم الضيق المبني بعيدا عن أحد جوانب جامع عمر الكبير...لقد جئن لحضور الدرس الديني الذي تعطيه لهن واعظة اسمها الحاجة فايزة أسبوعيا. (40)

بدأ البحث في هذا الكتاب قبل أن ينشر و عندما كانت صبامحمود ، المولودة في باكستان وتغذت بالفكرين التؤامين الماركسية النقدية والنظرية الداعية للمساواة (الفمنزم)، غادرت الى القاهرة في مصر. عملها على أرض الواقع لسنتين كاملتين كان من خلال زيارتها المتواصلة لستة جوامع من مختلف الخلفيات الأجتماعية والسياسية . هدفها كان ينطلق من منهجها السياسي – جناح اليسار العلماني والذي امنت به مسبقا. كانت تبحث عن معنى الثروة وتقاليدها في أسلوب الحياة غير العلماني، ومحور بحثها كان عن تجارب النساء.

لماذا القاهرة ؟ لأن القاهرة هي مركز الصحوة الأسلامية التي بدأت في السبعينات، مساعدة الممارسات الإسلامية المتحمسة بينما الحياة اليومية أخذت منعطفا علمانيا متزايدا. هذه الصحوة الإسلامية في القاهرة أخذت شكلا من حركة النساء في الجوامع . تجمعت النساء في الجوامع لتعلم أحداهن الأخرى نصوص القران، العادات والأخلاق ، نزولا الى تفاصيل الحياة اليومية ، مثل الكلام، الملابس ، المتعة ، وحتى الممارسات الأجتماعية الإيجابية ، ومنها رعاية الفقراء ودروس في الإدارة المالية.

بالنسبة لصبا محمود ، فإن حركة النساء في الجوامع تجسد شائكة ماكرة . كيف يمكن للحركة أن تتحدى أدوار النوع الأجتماعي ، والسماح للنساء بأن يفرضن وجودهن في مواقع يسيطر عليها الرجال، لكي يكسبن أدوار أجتماعية نشطة ، و يكافحن لدعم التقاليد " الورعة " التي يمكن أن تقلل من القيود المفروضة على الأنثى ؟

صبا محمود تستخدم ملاحظاتها لأجل جدل ملزم لطريقة جديدة من إقناع العناصر الفردية. اعتمادا على أفكار الفلاسفة المعروفين، وبضمنهم مايكل فوكو و جوديث بتلر، تحافظ صبا محمود على فكرة أن العمل السياسي لا يستدعي بالضرورة محاولة للأطاحة بالوضع الموجود ، ولكن يمكن أن يتكون من " طرق متعددة والتي يمكن استيطان المعايير فيها جميعا" (15) . وجهة النظرهذه للتصرف الاستراتيجي والمتقن تسحب البساط من تحت أقدام المفهوم المكرر الذي أدى الى اعتماد الحرية الشخصية على غياب القيود الاجتماعية والسياسية.

دراسة صبا محمود واستنتاجاتها ذات أهمية قصوى لهؤلاء الذين يعتقدون أن الدين يبدو كما لو أنه على خلاف مع السياسات التحررية والمطالبة بالمساواة.

مراجعة أنا سمبسون الحاصلة على درجة ماجستير في دراسات النوع الأجتماعي من قسم الدراسات الشرقية والأفريقية وقد نشرت مقالات عن البيئة والمطالبة بالمساواة.

دعوة الى تقديم مقالات: معهد الدراسات النسوية في العالم العربي، في الجامعة الأمريكية اللبنانية يسترعي انتباهكم الى أنه بصدد اختيار مقالات للعدد القادم من مجلة الرائدة

الموضوع المركزي سيكون " النساء اللاجئات في العالم العربي" . هدف مجلة الرائدة هو لتشجيع البحوث الإيجابية للأوضاع التي تعيشها النساء العربيات والنساء في كل أنحاء العالم. أخر موعد لتسلم الملخص للبحوث هو **15 آب- أغسطس 2007.** ابعثوا برسائلكم الألكترونية الى مديرة التحرير, مريم سفير, على العنوان التالي:

al-raida@lau.edu.lb

و الى المحررة الضيفة ,أنا اليس ريسلر, على العنوان التالي:

annaressler@hotmail.com

لكي تتمكنوا من تحميل النسخة الحالية من مجلة الرائدة ، ولمعلومات أفضل عن طريقة تقديم المقالات، انظروا الرابط التالي :

http://www.lau.edu.lb/centers-institutes/iwsaw/raida.html

الطالبانية والحكومة الضعيفة: تقويض أتفاقية السيداو في باكستان تقرير الظلّ الثاني ، 15 نيسان- أبريل 2007

إن عمل مكتب التنسيق الأقليمي لشبكة نساء في ظل قوانين المسلمين في آسيا لتحضير تقريرالظلّ لبلدان اسيا عن السيداو (معاهدة إلغاء كل أنواع العنف ضد النساء) نيابة عن منظمات المجتمع المدني والمنظمات النسوية هو أداة مهمة من التحشيد والمراقبة لأوضاع حقوق النساء في باكستان.

يحث هذا التقرير لجنة السيداو على مساءلة الحكومة الباكستانية لتوضيح الخطوات التي اتخذتها لتجاوز التهديدات التي يتعرض لها البلد من قبل الطالبانية، والمشاكل المستديمة للإدارة الحكومية غير الفعالة والتي تقوض التقدم.

القضايا الرئيسية التي تمّ تحديدها هي: من المؤكد أن" الطالبانية أصبحت ممكنة بسبب النقص الحاد في مبادرات وأعمال الحكومة لمعادلة كفة الصراع ، وفشلها في تقييم المواطنين ومنفذي برامج حقوق النساء وتعهدات الحكومة إزاء الأتفاقيات الدولية ".

"استخدمت العادات، والممارسات، و التفسير الخاطئ للدين كتبريرات للتساهل إزاء أعمال مميزة ضد النساء" هذا الفشل في الأستجابة بصورة مناسبة لتفشي أفكار معادية للنساء من قبل الحركات المحلية التي تتمثل بالمسلحين الطالبانيين يعوق أي تقدم في تعليم الفتيات.

كما أن المناهج الدراسية بحاجة إلى تعديلات وإصلاحات، ليدرك الأطفال أهمية الحقوق المساوية للنساء. يسلط التقرير الضوء أيضا على الأمور العملية مثل انخفاض معدلات تسجيل ولادات النساء والزيجات المؤدية الى إنكار حقوقهن وقلة عدد النساء اللواتي تمّ منحهن هويات مدنية تقوية المفوضية الوطنية لأوضاع المرأةضرورية باتجاه حقوق النساء. لايوجد قرار يضمن مناقشة توصيات المفوضية الوطنية لأوضاع المرأة على طاولة المباحثات في أي محفل رسمي ضمن الإطار الزمني المحدد لها ولا المفوضية متمكنة من الوصول المباشر للبرلمان. يتم إرسال التقارير إلى الرئيس من خلال وزارة تنمية النساء مسببة الاتكالية وعدم ضمان فعالية العاملين في الخدمات الحكومية.

مشاركة النساء في السياسات المحلية بحاجة إلى مراكز رعاية للنساء في الأزمات، كما أن الحكومة زادت من ازدواجيتها تجاه النساء. يذكر التقرير أيضا" قبل الأنتخابات الحكومية المحلية في 2001 ، فإن تهديدات كثيرة تم توجيهها في الدوائر الأنتخابية مثل: دير، سوابي ، ومردان بأنه سيتم هدم منزل أي شخص يسجل النساء للتصويت . بالرغم من الجهود الشجاعة للمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني لم يسمح لأية أمرأة بالتصويت ولهذا لم يتم انتخاب أية نساء كعضوات في المجلس."

لتحميل نسخة من هذا التقرير بشكل (بي دي أف) زوروا الرابط التالي لطفا:
http://www.shirkatgah.org/pubs_women_law&rights.htm

ملخص التقرير من كتابة : سيما صديقي

أعـداء الفـــــــرح

فيلم من أعداد أيفا مولفاد (2006)

يتابع هذا الفيلم الوثائقي امرأة أفغانية مرشحة للبرلمان، الدعاية الانتخابية للمرشحة مالالاي جويا في المجلس الوطني (وولیسي جيركة) في أيلول-سبتنبر 2005. لقد كان هذا أول أنتخاب برلماني ديموقراطي في أفغانستان لأكثر من 30 عاما.

لقد اعتبر الكثيرون مالالاي جويا كشخصية متحدية ومثيرة للجدل.
المشهد الأفتتاحي هو للفتاة جويا في 26 من عمرها (في ذلك الحين) أثناء طردها من لويا جيركة في كانون الأول- ديسمبر 2003 بعد مطالبتها بإعدام كل تجار الحرب أمام المجلس المكون من عدد كبير من المجاهدين وتجارالحرب.
في لحظات في الفيلم ، تتم مشاهدة مالالاي جويا وهي مذهولة تماماً بطبيعة المشكلة التي جلبتها لنفسها في دورها الجديد كوسيطة في النزاعات العائلية .

أحد الأباء يقول لجويا أنه كان يفضل الموت على أن يسلم أبنته الشابة المتعلمة، راحلة، إلى رجل ليس فقط أميا و تاجر أفيون ، ولكنه أيضا جد ولديه أحفاد؛ الرجل الآخر قال لجويا أن الناس يسخرون منه في الشوارع وأنه تعرّض لتهديدات من قبل عشيرته لأنه لم يطالب بالفتاة التي تمّ "إعطاؤها " له بالتبادل مع مهر أبنته.

الخطيب ينهي قصته البائسة بعبارتين متناقضتين: أنه كان سيموت من أجل(راحلة) ، وأنه يحب الفتاة. ووسط هذا التنافس بين الأصوات الوطنية والدولية المتنافرة النغمات والمسموعة بصعوبة حول القضايا الملحّة " للديموقراطية" و" الأمن " هناك دمدمة للشعب الأفغاني الغاضب. كان من الصعب على جويا أن تتفاوض حول خط مستقيم من خلال كل هذه الرغبات المتصارعة والمطالب، بسبب مالايقل عن أربع محاولات تمت للقضاء على حياتها.

يثير الفيلم سؤالين على الأخص: الأول هو أين يمكننا أن نرسم خطوطا للوصول الى التفاهم لحماية بعض حقوقنا – حتى وأن كان حق الحياة ببساطة؟ والثاني هو – مع الإدراك المتأخر الممنوح لنا اليوم ، سنتين منذ انتخابات عام 2005 – هل كانت كل تلك الدموع، والحزن، والأمل، والنصر قد أسقطت من الجميع ، من أمرأة مقاتلة مجاهدة سابقة عمرها 100 عام والتي سارت لمدة ساعتين لكي تمنح دعمها لمالالاي جويا ، الى الرئيس حميد كرزاي مفتتحا البرلمان لجويا نفسها ، للاشيء؟

مالالاي جويا صريحة في نقدها للامتيازات التي منحها كارازاي والمجلس الوطني لتجار الحرب. ولقد تمّ تقديم هذه الأمتيازات أو التحالفات لها وللشعب الأفغاني على أنها تفاهمات ضرورية . ومع هذا ، فإن هذا يقلل من قيمة الكلمة ، " تفاهمات" ، والذي تأخذه جويا على أنه يعني شيئا مختلفا تماما في مضمون واجبها: الحاجة الى اتخاذ خيارات غير سعيدة غالبا. في قضايا الطلاق ، تجربة تكتيكية تراها تعطي أطفالها الى أب مدمن على المخدرات لأن شقيق الأم سيأخذها إلى بيته ، ولكنه لايستطيع إطعام أطفالها أيضا.

الفيلم عبارة عن تجربة فنية بجمالية وببطئ؛ تتجرأ المخرجة على المحافظة على مواضيعها لأنها تعبر عن الحركة، وهي تلمح الى أن السياسات الحقيقية والحركة الحقيقية لاتنفصلان.

سألت شبكة نساء في ظلّ قوانين المسلمين المصوّرة السينمائية ، زيللا باوز ، عن تجربتها في صناعة هذا الفيلم : " سافرت الى مقاطعة فرح النائية في أفغانستان في خريف 2005 مع المخرجة ايفا مولفاد لكي نصور لقطات الفيلم التوثيقي " أعداء الفرح" والذي يدور حول امرأة أفغانية عمرها 28 سنة ، مالالاي جويا، في حملتها الأنتخابية . قضينا وقتا مع مالالاي وصديقاتها وزميلاتها والتقينا بعدد من النساء الأفغانيات اللواتي جئن ليلتقين بها. سارت النساء مسافات بعيدة على الأقدام في طرق ترابية ليقدمن الدعم لها شخصيا ، وبضمنهن أمرأة عجوز كانت قد زرعت ألغاماً متفجرة تحت الدبابات الروسية ! مالالاي عملت في فرح في ذلك الوقت مع إحدى المنظمات غير الحكومية وكانت مسؤولة عن تنظيم دورات لمحو الأمية ولتعليم الكومبيوتر للنساء ، وعن توفير عيادة طبية مجانية للنساء في المقاطعة .

مراجعة : اليانور كيلروي

شبكة نساء في ظل قوانين المسلمين هي شبكة دولية تضامنية لتوفير وتبادل المعلومات، وتقديم الدعم، وتعمل كفضاء عام للعمل الجماعي للنساء اللواتي تشكل حياتهن أو يخضعن أو تتحكم بحياتهن قوانين وعادات يقال عنها انها مستمدة من الإسلام.

الأحـــــداث القادمـــــة في 2007

الانشطة

حركة المطالبة بالمساواة في العالم الأسلامي – المعهد الثالث للقيادة تشرين الاول- أكتوبر 2007

ستعقد شبكة نساء في ظلّ قوانين المسلمين دورتها ل" حركة المطالبة بالمساواة في العالم الإسلامي – المعهد الثالث للقيادة " في شهر تشرين الأول- أكتوبر 2007 . تستمر هذه الدورة المكثفة للتدريب والأقامة لمدة أسبوعين.
معهد القيادة لحركة المطالبة بالمساواة في العالم الأسلامي هو طريقة لتقديم العضوات المرتبطات الناشطات الى " قلب وروح" شبكة نساء في ظلّ قوانين المسلمين ، للمباديء التي تهتدي بها الخيارات السياسية المتعددة ، والمبادرات والعمل التي تمّ اتخاذها على مدى سنوات. الهدف العام للتدريب هو تشجيع العمل الفعال والمؤثر للمنظمات المحلية المشاركة وهي يهدف الى بناء فهم عام لماهية شبكة نساء في ظل قوانين المسلمين، وأهدافها، وطرق العمل، وهو يوفر فرصة للعضوات الناشطات لبناء ارتباطات على مستوى التضامن الشخصي بين العضوات الناشطات الصغيرات في السن للشبكة واللواتي تثمن مشاركتهن.

أيسيس – معهد التبادل الدولي لكل الثقافات النسوية تشرين الأول- نوفمبر 2007

البرنامج القادم لمعهد التبادل الدولي تنظمه (أيسيس – معهد التبادل الدولي لكل الثقافات النسوية) حول موضوع " حقوق الإنسان ، الأمن الإنساني والمشاركة : توثيق تجارب النساء في أوضاع الصراع المسلح "الوجه الأول من المعهد سيكون في الأسبوعين الأخيرين من تشرين الأول 2007 في ليبيريا – غرب أفريقيا
http://www.wluml.org/english/newsfulltxt.shtml?cmd[157]=x-157-554623

محكمة آسيا – الباسفيك للنساء
18 آب- أغسطس 2007

" الأمراض المنقولة جنسيا، حقوق الميراث والتملك – من استلاب الممتلكات ، الأمن والفضاءات الأمينة" محكمة النساء تنظمها مجلس حقوق الأنسان للنساء الأسيويات وبرنامج التنمية للأمم المتحدة في آسيا والباسيفيك – الفريق الأقليمي الممارس – الأمراض المنقولة جنسيا الايدز والأتش أي في ، مع العديد من الشركاء من أقليم اسيا – الباسفيك.
سيتم عقد المحكمة في 18 آب- أغسطس 2007 ، كمرحلة سابقة لعقد المؤتمر الدولي عن الأيدز في آسيا والباسيفيك والذي سيتم عقده في كولومبو خلال شهر آب- أغسطس 19-24 من عام 2007.

التجمع الدولي الرابع عشر لمجاميع " نساء في الأسود"

فالينسيا – أسبانيا ، 16-20 آب- أغسطس 2007

ستشارك ميريم هلّي – لوكاس، المتخصصة بعلم الاجتماع والطبيبة النفسية الجزائرية ، ومؤسسة شبكة نساء في ظلّ قوانين المسلمين في عدد من دورات المناقشات والأجتماعات خلال مؤتمر يستمر لخمسة أيام. بعدها ستشارك في اجتماع لثلاثة أيام لثلاثة أيام لثلاث داعيات للمساواة : هي و معالجة ، ومحامية لكي يؤسسن لشبكة من المعالجات النفسيات والتي ستقوم بتوجيه القضايا الملحّة للنساء اللواتي قمن برعاية الضحايا في ظروف الحروب.

WOMEN IN BLACK
For Justice. Against War.

النساء في الأسود هي شبكة عالمية واسعة من النساء اللواتي تعهدن للسلام مع العدالة ورفضن بشدة الظلم، والحرب، والعسكراتية، والأشكال الأخرى من العنف: " كنساء يعانين من هذه الأشياء بطرق متعددة في أقاليم مختلفة من العالم ، حركاتنا تدعم الواحدة الأخرى . محوراهتمامنا المهم هوتحدي السياسات العسكرية لحكوماتنا . نحن لسنا منظمة ، لكننا وسيلة اتصال وصيغة عمل."

موضوع التجمع الدولي لهذا العام هو : " العلاقات بين النساء كسياسة بديلة للسلام: انعكاسات النساء في الأسود عن النساء في الأسود" ستكون هناك دورات مناقشة عن : التعصب الديني – كيفية أدراكه وكيف يؤثر على النساء ؛ النمو والتنمية في شبكة نساء في الأسود ؛ كلمة لصندوق الطوارىء للنساء عن النشاط المستديم للنساء ؛ وكلمات عن المعارك المنسية.

في اليوم الثاني من المؤتمر ستكون هناك دورة لمناقشة " نحن والعنف" ، والتي ستقوم المشاركات فيها بمناقشة أنواع العنف التي تؤثر على نشاطاتهن: المسلحة، الأقتصادية، الاجتماعية، العنف المبني على أساس النوع الأجتماعي.

اجتماعات لمجموعات صغيرة سيكون محورالنقاش فيها عن تأثير العنف المسبق للمعارك: عسكرة الحياة اليومية وتهريب السلاح، الصراع النشط : مقاومة النساء والعلاقات بين النساء من البلدان المعتدية والنساء من البلدان التي تتعرض للاعتداء، ومابعد المعركة : العنف الذي تخضع له النساء في مرحلة مابعد المعارك . المجموعة الأخيرة ستناقش موضوع عمليات السلام والعدالة الدولية.

ستقدم ميريام هلي – لوكاس في هذا الاجتماع تحليلها عن الجزائر. في انتخابات عام 2005 ، كان الرئيس الجزائري عبد العزيز بو تفليقة يشجع " دستور التسوية"
كتبت ميريام في مقالها عن الدستور، الأنتقال المنظم عبر الأجيال للمعاناة في الجزائر: التصويت على دستور التسوية ، والذي ظهر في يوم مذكرة التفاهم ، 29 أيلول- سبتمبر 2005، بأن هذا الدستور" سيضع النهاية لمتابعة الحقيقة والأصلاح القانوني لكل الجرائم التي ارتكبتها المجموعات الأسلامية للعشرين سنة الماضية "

"بدلاً من وضع نهاية للعنف فأن هذا الدستور المقترح (دستور التسوية) يبدو كما لوأنه يضع حجابا على التاريخ"

كما حذرت هيلي –لوكاس بأكثر من هذا بأنه " سيتم دفن الجراح غير الملتئمة مرة أخرى، و سيبقى هناك مصدر دائم للعنف والأنتقام بسرّية في قلوب المجتمع الجزائري" . وقد أدعى النظام الجزائري لمرات متكررة بأن 80% امتنعوا عن التصويت وأن 97 % أجابوا ب" نعم " في التصويت على مذكرة التفاهم للدستور.

يمكن أن تجدوا تفاصيل أكثر عن " النساء في الأسود" وتجمعاتهن الأربعة عشر الدولية في هذا الرابط:
http://www.womeninblack.org/